رحمه الله الا ان يوفي البايع ان يترك حصة الهالك وقال ابو يوسف
رحمهما الله يتحالفان ويفسخ في الحي وقيمة الهالك وهو قول
محمد رحمها الله فاذا اختلفا الزوجان في المهر فادعى انه تزوجها
بالف وقالت تزوجتني بالفين فايهما اقام البينة
قبلت بينته وان اقاما البينة فالبينة بينة المرأة وان
لم تكن لهما بينة تحالفا عند ابي حنيفة رحمه الله ويفسخ
النكاح ولكن يحكم مهر المثل فان كان مثل ما اعترف به الزوج
او اقل قضي بما قال الزوج وان كان مثل ما ادعته المرأة
او اكثر قضي بما ادعت المرأة وان كانت مهر المثل اكثر مما
اعترف به الزوج واقل مما ادعت المرأة قضي لها بمهر
المثل واذا اختلفا في الاجارة قبل استيفاء المعقود عليه

تحالفا

تحالفا وترادا وان اختلفا بعد الاستيفاء لم يتحالفا وكان القول
قول المستأجر وان اختلفا بعد استيفاء بعض المعقود عليه
مع يمينه
تحالفا وفسخ العقد فيما بقي وكان القول في الباقي قول المستأجر
مع يمينه والقول قول العبد مع يمينه في الحالين
وان اختلفا في المولى والمكاتب في مال الكتابة لم يتحالفا عند ابي حنيفة
بان قال المولى كاتبتك على الفين وقال العبد على الف فالقول
رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله يتحالفان ويفسخ الكتابة
واذا اختلف الزوجان في متاع البيت فما يصلح للرجال فهو للرجل وما
يصلح للنساء فهو للمرأة وما يصلح لهما فهو للرجل فان مات احدهما او
اختلفا وورثته مع الآخر فما يصلح للرجال والنساء فهو للباقي منهما
وقال ابو يوسف رحمه الله يدفع الى المرأة ما يجهز بمثله والباقي للزوج
واذا باع رجل جارية فجاءت ببولد فادعاه البايع فان جاءت
به لاقل من ستة اشهر من يوم البيع فهو ابن البايع وامه ام

ولو اختلفا في الخيار يتحالفان ويفسخ البيع ورد على خلاف القياس وهذا لان معناه لا يمكن الالزام في جانب المكاتب وقال الشافعي رحمه الله يتحالفان ويفسخ الكتابة اعتبارا بالبيع اذ هو مبني على المكايسة من نقصه مضى عليه

Copyright © King Saud University